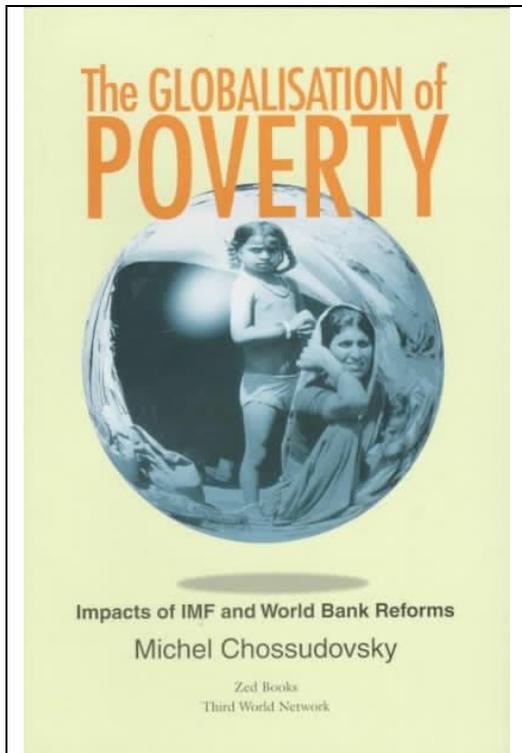


أوراق في العولمة والاقتصاد الدولي

ميشيل شوسودوفسكي\*: عولمة الفقر (تأثير اصلاحات  
صندوق النقد والبنك الدوليين)

	<p>The Globalisation of Poverty: impacts of IMF and World Bank reforms</p> <p>(London: Zed Books, 1997)</p> <p>اسم المؤلف: ميشيل شوسودوفسكي ترجمة: جعفر علي حسين السوداني الناشر: بيت الحكمة - بغداد - 2001 الطبعة الاولى</p>
--	---

تقديم

فيما يلي اقتطف مقاطع من الفصلين الاول والثاني من كتاب عولمة الفقر  
(تأثير اصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين)

مؤلف الكتاب هو استاذ الاقتصاد في جامعة اوتاوا وباحث في مركز  
الدراسات الخاصة بالمناطق النامية التابع الى جامعة مكجيل في مونتريال،  
مجاز كأستاذ زائر في اوربا وامريكا اللاتينية وجنوب شرق اسيا. عضو في  
عدة منظمات بحثية متخصصة مثل منظمة Geopolitical Drug Watch

## أوراق في العولمة والاقتصاد الدولي

والمجلس الدولي لصحة السكان. عمل في المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية والنقابات في الحملة الدولية ضد سياسات مؤسسات بريتون وودز، وهو من المواظبين على الكتابة في مجلتي Third World Resurgence & Le Monde diplomatique

فاروق يونس  
22 كانون الأول 2019

### المقتطفات

-لم تتركز الازمة العالمية في اقليم واحد من العالم ذلك لان اقتصادات الدول مترابطة فيما بينها والمصارف والصفقات التجارية (التي يسيطر عليها نحو 750 مؤسسة عالمية) تجاوزت الحدود الاقتصادية، كما ان التجارة الدولية تعيش الان في حالة تكامل اما الاتصال بين الاسواق المالية في العالم اجمع فيتم عبر منظومة من الاتصالات وبوقت استثناءي. وتعد الازمة الحالية أكثر تعقيدا من الازمة التي حدثت في مرحلة ما بين الحربين لان النتائج الاجتماعية والتأثيرات الجيوسياسية التي تتركها على المدى البعيد يمكن ان تدرك بشكل خاص في المرحلة الحرجة - اي مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

-ان حركة الاقتصاد العالمي التي تنظم عبر ما يسمى بعملية استرداد الدين على مستوى العالم تخنق مؤسسات الدولة الوطنية وتسهم في القضاء على فرص العمل وتقليص النشاط الاقتصادي. ففي العالم النامي بلغ حجم الدين الخارجي بحدود ترليون دولار، وهذا ادى الى زعزعة بلدان بأكملها نتيجة لانهايار عملتها الوطنية الامر الذي كان يفضي باستمرار الى نشوء الصراعات الاجتماعية والنزاعات العرقية والحروب الاهلية.

-تعد الاصلاحات الاقتصادية على المستوى الكلي انعكاسا حقيقيا للنظام الرأسمالي ولتطوره في فترة ما بعد الحرب وان هذا الاتجاه الذي تم تبنيه في الاوساط الوطنية والدولية يؤدي دورا مركزيا في ظهور نظام اقتصادي عالمي جديد new economic world order حيث ان هذه الاصلاحات تنظم عملية التراكم الرأسمالي في العالم اجمع فحتى هذه اللحظة لا يمكن عد ما يجري على انه نظام لسوق حرة لأنه وعلى الرغم من كونه مدعوما من الفكر الليبرالي الجديد الا ان ما يسمى (برنامج التكيف الهيكلي) الذي ترعاه

## أوراق في العولمة والاقتصاد الدولي

مؤسسات بريتون وودز Bretton Woods يكون مشروعاً جديداً من مشاريع التدخل.

-لقد قامت مؤسسات برتون وودز بدور رئيس في هذه العملية الخاصة بإعادة هيكلة الاقتصاد وعلى الرغم من ان صندوق النقد والبنك الدوليين يكونان قوة بيروقراطية دولية (تستمد سلطتها من حكومات الدول بشكل رسمي) الا ان مركز القوة السياسية لا يتمثل في المؤسسات المالية الدولية ولا في المساهمين الرئيسيين فيها (حكومات الدول الغنية). ان صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية ما هي الا مؤسسات ادارية او اجهزة منظمة تعمل ضمن إطار النظام الرأسمالي وتلبي المصالح الاقتصادية والمالية المهيمنة. غير ان المهم في هذا الموضوع هو قدرة هذه المؤسسات البيروقراطية الدولية على الاشراف على الاقتصادات الوطنية من خلال التلاعب المتعمد في قوى السوق.

-نظرا الى حالة الانكماش التي يعيشها الاقتصاد العالمي فقد اخذ يهيمن عليه عدد قليل من المصارف الدولية والاحتكارات العالمية بحيث تدخل هذه المؤسسات المالية والصناعية الكبيرة باستمرار في نزاع مع مصالح (المجتمع المدني).

-اصبح تفتت الاقتصاد الحقيقي الذي جرى بسبب تأثير الاصلاح الاقتصادي على المستوى الكلي يصاحبه نوع من الانظمة المالية العالمية غير المستقرة تماما. فمذ يوم الاثنين الاسود - 19 تشرين الاول 1987 الذي عده المحللون تقريبا نوعاً من الدمار الكلي لسوق نيويورك للأوراق المالية حدثت تقلبات كثيرة اتسمت بالاهتزازات المستمرة والخطيرة في اسواق الاوراق المالية الرئيسية وذلك نتيجة لانهايار العملات الوطنية في اوربا الشرقية وفي امريكا اللاتينية ونتيجة لإفلاس الاسواق المالية الخارجية الجديدة (مثل مكسيكو وبانكوك، القاهرة، بومبي) المتعجلة في تحقيق الارباح وكذلك بسبب الانسحاب المفاجئ للمؤسسات المالية الكبيرة. وهكذا تحولت اسواق الاسهم الخارجية الى وسيلة جديدة من وسائل نهب فوائض الدول النامية. ولقد ازدهر ايضا حقل مالي عالمي جديد بحيث فتحت موجة الاندماج في الهيئات المالية الموحدة في نهاية عقد الثمانينيات الطريق امام دعم الولادة الجديدة للتجمعات المالية ضمن إطار المصارف التجارية، المؤسسات الاستثمارية، شركات السمسرة بالأسهم، شركات التأمين الكبيرة --- الخ.

## أوراق في العولمة والاقتصاد الدولي

-لقد وصل النظام المالي العالمي الى مفترق خطير حيث تدخل في صلب الازمة الاقتصادية اسواق الديون العامة Market of public debts التي يتم فيها يوميا تداول مئات المليارات من الدولارات على شكل اسهم حكومية وسندات صادرة عن الخزينة.

-لقد الغيت وحولت منذ بداية الثمانينيات كميات كبيرة من ديون المؤسسات الكبيرة والمصارف التجارية في البلدان المتقدمة الى ديون عامة.

-لقد ادت ازمة الدين الخاص في الغرب ايضا الى ايجاد نوع ضعيف جدا من انظمة دفع الضرائب بحيث اسهم هذا النظام في زيادة الدين العام.

-عدلت الانظمة الداخلية للبنوك المركزية للبلدان سواء النامية منها ام المتقدمة تلبية لمتطلبات الاسواق المالية وبذلك تصبح هذه البنوك تدريجيا تحت وصاية دائني الدولة ففي العالم الثالث واوروبا الشرقية ينظم هذه البنوك بصورة واسعة صندوق النقد الدولي على وفق مصالح نادي باريس ولندن.

اما في الغرب فإنها ينبغي لها ان تكون مستقلة ومحمية من التأثير السياسي وهذا يعني في الواقع ان الخزائن الوطنية تكون تحت رحمة الدائنين التجاريين في القطاع الخاص واستنادا الى انظمتها الداخلية الجديدة فان اي بنك مركزي لا يمكن ان يستخدم كدائن للدولة لأنه بموجب الفقرة 104 من معاهدة ماسترخت لا يمكن اجباره على اقراض الحكومة وبناء على ذلك فإن هذه الانظمة الداخلية تؤدي مباشرة الى زيادة الدين العام الذي تضمنه المؤسسات المالية والمصرفية الخاصة.

-ان البنك المركزي (الذي لا يلبي مطالب الحكومة ولا مطالب السلطة التشريعية) يعمل من الناحية العملية كمؤسسة بيروقراطية مستقلة ولكن تحت وصاية ومصالح المؤسسات المالية والمصرفية الخاصة وان هذه المؤسسات (وليست الحكومة) هي التي تحدد اتجاه السياسة النقدية.

-على الرغم من هبوط اسعار السلع فقد اظهر الكساد العظيم الذي حصل في الثلاثينيات - والذي تركز اساسا في البلدان الرأسمالية المتقدمة - نوعا من الهشاشة في التبعية الاستعمارية وبناء على ذلك فقد اعطى العديد من البلدان النامية فسحة مؤقتة لالتقاط الانفاس.

## أوراق في العولمة والاقتصاد الدولي

-مع بعض الاستثناءات فان نظام السوق العالمي يسجل اختفاء (الاقتصاد الوطني) اي بمعنى اختفاء الصناعة الوطنية التي كانت في السابق تسد حاجة السوق المحلية.

-منذ بداية الثمانينيات ادت برامج الاستقرار الاقتصادي الكلي وبرامج التكيف الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على البلدان النامية (كشرط لإعادة التفاوض بشأن الدين الخارجي) الى رمي مئات الملايين من الاشخاص في مستنقع الفقر وعلى النقيض من روح اتفاقية بريتون وودز التي كانت غايتها اعادة البناء الاقتصادي وتثبيت اسعار الصرف الاساسية نجد برنامج التكيف الهيكلي EAP يسهم بصورة موسعة في زعزعة العملات الوطنية وفي تدمير اقتصادات البلدان النامية.

-شملت اعادة الهيكلة الاقتصادية على المستوى الكلي المصالح الجيوسياسية العالمية وقد حدث ذلك بعد الحرب الباردة بحيث استخدم التكيف الهيكلي لغرض نسف اقتصاد الكتلة السوفيتية القديمة وتدمير نظام الشركات الحكومية فيها ومنذ نهاية عقد الثمانينيات اصبح العلاج الاقتصادي لصندوق النقد والبنك الدوليين يطبق في اوربا الشرقية وفي يوغسلافية وفي الاتحاد السوفيتي السابق وقد كانت نتائجه الاقتصادية والاجتماعية مدمرة.

-وعلى الرغم من الاليات القسرية المختلفة لبرنامج التكيف الهيكلي الا انه طبق ايضا في البلدان المتقدمة منذ بداية عقد التسعينيات ومع ذلك فان المعالجات الاقتصادية الكلية (تحت ولاية الحكومات الوطنية) تميل لتكون اقل قسوة من تلك المعالجات المفروضة في بلدان الجنوب والشرق. اما المبادئ النظرية والإيديولوجية فهي متشابهة جدا.

-يتميز النظام الدولي الجديد سواء في الجنوب ام في الشرق ام في الشمال بقيام طبقة الاقلية المميزة بالاستحواذ على معظم الثروة وذلك على حساب الاغلبية العظمى من السكان، كما ان هذا النظام يتغذى على الفقر البشري وعلى تدمير البيئة وهو الذي يولد التفارقة الاجتماعية ويشجع على العنصرية وعلى النزاعات العرقية ويقضي على حقوق المرأة ويرمي بالدول وعلى الدوام في فلك المواجهات المدمرة فيما بينها.

## أوراق في العولمة والاقتصاد الدولي

واضافة الى ذلك فان الاصلاحات التي يجري تطبيقها بوقت واحد في أكثر من مائة بلد هي التي تقود الى عولمة الفقر هذه العملية التي تقضي على الوجود الانساني وتدمر المجتمع في الجنوب وفي الشرق وفي الشمال.

-تؤدي المؤسسات العالمية دورا مهما في عملية اعادة هيكلة الاقتصادات الوطنية ويكون كل من المصادقة على اتفاقية الـ GATT (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) وتأسيس منظمة التجارة العالمية WTO في عام 1995 اطارا لتطوير النظام العالمي.

ان مهمة منظمة التجارة العالمية تنطوي على تنظيم التجارة العالمية لمنفعة المصارف الدولية والشركات متعددة الجنسية وكذلك مراقبة تنفيذ السياسات التجارية الوطنية اما الغات GATT فانها تنتهك الحقوق السياسية للشعوب وبشكل خاص في ميادين الاستثمار الاجنبي والشؤون الحياتية وحقوق الملكية الفكرية.

ان ما تقدم يعبر عن ظهور تقسيم ثلاثي جديد للسلطة يرتكز على التعاون الوثيق بين صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية لغرض مراقبة السياسة الاقتصادية للدول النامية. اما العلاقة بين المؤسسات الموجودة في واشنطن وبين الحكومات الوطنية فقد حددت في ضوء نظام التجارة الجديد (الذي ظهر بعد انتهاء اعمال دورة أوروغواي في مراكش وبعد تأسيس منظمة التجارة العالمية في عام 1995).

-لقد طبقت وبوقت واحد وصفا صندوق النقد الدولي المتضمنة التقشف بالميزانية وتخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة وبيع الملكية العامة الى القطاع الخاص في اكثر من مائة بلد مدين وهكذا فقدت هذه البلدان سيادتها الاقتصادية وسيطرتها على السياسة النقدية والضريبية واعيد تنظيم مصارفها المركزية ووزاراتها المالية بالتواطؤ دائما مع البيروقراطية المحلية والغيت مؤسساتها واقامت فيها وصاية اقتصادية وكونت فيها المؤسسات المالية الدولية حكومة موازية مترفعة على المجتمع المدني اما البلدان التي لم تقبل بأهداف وغايات صندوق النقد الدولي فقد وضعت في القائمة السوداء.

-يقود التكيف الهيكلية الى شكل من اشكال الابداء الجماعية عن طريق البرامج الاقتصادية التي يسببها التلاعب المقصود في قوى السوق.

## أوراق في العولمة والاقتصاد الدولي

-ان هذا الشكل الجديد من اشكال الهيمنة الاقتصادية والسياسية من Market Colonialism (استعمار السوق) يجعل الشعوب والحكومات خاضعة للتأثيرات المتبادلة المحايدة ظاهريا لقوى السوق.

-ان اعادة هيكلة الاقتصاد العالمي تحت توجيه المؤسسات المالية الموجودة في واشنطن تنكر على الدول النامية باستمرار امكانية بناء اقتصاد وطني بحيث ادى تدويل السياسة الاقتصادية الكلية الى تحويل بعض البلدان الى مناطق اقتصادية مفتوحة وبعض الاقتصادات الوطنية الى (احتياطي) للأيدي العاملة الرخيصة والموارد الطبيعية.

-ان عدد سكان العالم سيصبح بعد الانتقال من هذا القرن نحو 6 مليارات نسمة خمسة مليارات منهم تقريبا يعيشون في بلدان فقيرة وبينما تسيطر البلدان الغنية (التي يعيش فيها 15 بالمائة من سكان العالم) على 80 بالمائة من اجمالي الدخل العالمي نجد ان مجموعة البلدان منخفضة الدخل (والتي تمثل 65 بالمائة من سكان العالم بما فيها الهند والصين) ويعيش فيها 3 مليارات نسمة لم تحصل في عام 1993 الا على 5 بالمائة تقريبا من اجمالي الدخل العالمي وهي نسبة اقل من اجمالي الناتج المحلي لفرنسا ومستعمراتها في اعالي البحار. اما الدول الافريقية الواقعة جنوب الصحراء قاطبة والتي يعيش فيها نحو 600 مليون نسمة فان ما تحصل عليه تقريبا يساوي نصف اجمالي الناتج المحلي لولاية تكساس. ان الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض (بينها الدول الاشتراكية السابقة والاتحاد السوفيتي السابق) والتي تمثل نحو 85 بالمائة من سكان العالم يكون نصيبها 20 بالمائة تقريبا من اجمالي الدخل العالمي.

-وفضلا على الاختلافات الحاصلة في الدخل بين الامم تأتي الاختلافات الواسعة جدا في الدخل بين الفئات الغنية وفئات الدخل المحدود في كل بلد بحيث يتركز في الاقل 60 بالمائة من الدخل الوطني في العديد من بلدان العالم الثالث بأيدي 20 بالمائة من السكان من ذوي الدخل المرتفع وان 70 بالمائة من عائلات المناطق الريفية في العديد من البلدان النامية متوسطة ومنخفضة الدخل يحصلون حسب حصة الفرد الواحد على 10 بالمائة الى 20 بالمائة من متوسط الدخل الوطني وان هذه الاختلافات الواسعة بين الدول وضمن الدولة الواحدة تأتي نتيجة لتركيبة تجارة السلع وللتقسيم الدولي غير المتساوي للعمل الذي ينسب الى العالم الثالث.

## أوراق في العولمة والاقتصاد الدولي

-لماذا تقع البلدان ذات السيادة تحت وصاية المؤسسات المالية الدولية؟ يحدث هذا لان هذه البلدان كانت مدينة الامر الذي اعطى مؤسسات بريتون وودز القوة لإجبارها تحت ما يسمى بلائحة الشروط المرافقة لاتفاقيات القروض على اعادة توجيه سياستها الاقتصادية الكلية بصورة ملاءمة على وفق مصالح الداعين الرسميين والتجارية.

-اصبحت البلدان النامية في منتصف الثمانينيات مجرد بلدان مصدرة لراس المال الى الدول الغنية اي ان تدفقات خدمة الدين الحقيقي اصبحت تفوق التدفقات الجديدة لراس المال (على شكل قروض واستثمارات ومساعدة).

-هناك علاقة وثيقة (تكافلية) تقريبا بين سياسة ادارة الدين والاصلاح الاقتصادي على المستوى الكلي وتنفيذ ادارة الدين بضمان استمرار كل دولة مدينة رسميا بالالتزام بتعهداتها المالية وعن طريق ما يسمى (بالهندسة المالية) والدقة المتناهية في جدولة الديون يؤجل سداد الرئيسية منها بينما يصبح سداد الفوائد الزاميا.

-ان ما يسمى بلائحة الشروط تكون مرفقة عادة بالقروض التي تطلق بسرعة Quick disbursing loans وتكون مرهونة بالسياسة وبعبارة اخرى فان هذه القروض التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية لا يضمن منحها الا بشرط تبني المستلم لها برنامجا شاملا للموازنة الاقتصادية على المستوى الكلي وللإصلاح الاقتصادي الهيكلي، اي ان الاتفاقيات المطبقة لها علاقة بأي شكل من الاشكال مع اي برنامج للاستثمار او اي مشروع تقليدي للإقراض.

-ان المطالبة بالإصلاحات الجوهرية تأتي عادة قبل المفاوضات بشأن وضع القرض موضع التنفيذ وينبغي للحكومة المدينة ان تثبت لصندوق النقد الدولي بانها تلتزم جديا بالإصلاح الاقتصادي وهذا يتم على شكل خطاب نيات Letter of intent يسلم الى صندوق النقد الدولي ويحدد فيه التوجهات الرئيسية للحكومة فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية على المستوى الكلي وإدارة الدين وتنفيذ هذه العملية ايضا في اطار ما يسمى ببرنامج الظل shadow program الذي يقوم صندوق النقد الدولي بموجبه بتزويد الحكومة بالتعليمات السياسية والارشادات الفنية من دون المصادقة الرسمية على القرض.

## أوراق في العولمة والاقتصاد الدولي

-في كثير من البلدان المدينة تجبر الحكومة طبقاً لقرارات الاتفاق مع المؤسسات المالية الموجودة في واشنطن على اجمال اسبقياتها في وثيقة الاسبقيات السياسية Policy framework paper وعلى الرغم من كونها تعد من الناحية الرسمية وثيقة حكومية حددتها السلطات الوطنية الا انها تكتب تحت الاشراف الشديد لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي حسب الانموذج المعد مسبقاً لهذا الغرض.

-لقد قامت مؤسسات بريتون وودز باستخدام العديد من تسهيلات الاقراض وذلك لدعم القروض المرهونة بالسياسة الاقتصادية وكما يلي:

- صندوق النقد الدولي
- اتفاقيات القروض للحالات الطارئة
- قرض تمويل التعويضات والحالات الطارئة
- قرض تمويلي طويل الامد
- قروض التكيف الهيكلي
- قرض تعزيز التكيف الهيكلي
- قروض قابلة للتحويل الكلي
- قروض طوارئ للدول الخارجة من الحرب
- البنك الدولي
- قرض التكيف الهيكلي
- قرض التكيف القطاعي

-لقد اعترف كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ضمناً بفشل سياستيهما وعلى الرغم من الدراسات العديدة التي اجريت بشأن الموضوع في العقد الماضي الا انه لا يمكن القول على وجه اليقين فيما اذا (ادت) البرامج دورها ام لا - طبقاً للدراسات الموجهة لا يمكن التأكيد بصورة حاسمة على ان تبني البرامج التي رعاها الصندوق قد ادت الى التحسن في النمو والتخلص من التضخم لان الذي اكتشف في الواقع هو ان هذه البرامج كانت تصاحبها على الدوام زيادة في التضخم وانخفاض في معدل النمو وعلى الرغم من ان الاختبارات تتطلب افضل الطرائق لإعادة تقويم البرامج التي يرعاها الصندوق الا ان الاختبارات التجريبية التي اقترحتها قسم البحوث في الصندوق لا يمكنها ان تفند هذه الحقيقة.

(\* خبير اقتصادي سابق في غرفة تجارة بغداد سابقاً)

## أوراق في العولمة والاقتصاد الدولي

---

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى

المصدر . 24 كانون الاول / ديسمبر 2019

<http://iraqieconomists.net/>